



Copyright © King Saud University

٢١٦٢

٢

الأسئلة الأربعة المقدمة للسادة الحنفية . كتبت

سنة ١٢٩٦ هـ .

٩ ق مختلفة المسطرة

٥٣٥

٢٠٥٣ ر ١٣ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

١- العبادات ، آية الله في الدين ، الأصول ، تاريخ

الفتاوى .

هذه الأسئلة الأربعة المقدمة للسادة
الحنفية منها سوا الأربعة لم نجعل عليها
شيء وثلاثها بعد هذه الصنفين ومنها
مسولات اجاب عنها جميع المتقدمين
جوابية آخر وثلاثها
مع الاتفاق وتمام
لحق العلامة الامام
عليه السلام عليه

وتوضيح
الاصول بعد اتمام النظر فيما المتقدم عليه الجواب لبيان ذلك
الخطاب والى اربعة المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: الأسئلة الأربعة المقترحة للسادة الحنفية
اسم المؤلف: ؟
تاريخ: ؟
عدد الأوراق: ٩
ملاحظات: فقهاء حنفية
رقم التصنيف: ٥٢٥
رقم المكتبة: ٢١٧/٩

ما قولنا علمنا الحنفية هل لمقلدي قول الامام الأعظم من الحكام أو لقضاة والرعية
بان اذا العصر لا يدخل الا بصير ظل كل شيء مثليه غير في الاستواء ان يجبروا
غيرهم من باقي ائمة الامة الحمد لله المعبرين وانباعهم على ان يتركوا العمل
بمقتضى معتقد انهم المعبرون شرعا من ان احراد الظاهر ينتهي
قولا واحد بصير ظل كل شيء مثله غير في الاستواء كما ان يترك الوقت
يدخل اذا فرض العصر فيمنعهم من اذان الاعلام واذ فرض العصر
وتوابعه حينئذ مطلقا او يمنعهم من الاعلان بمقتضى معتقد
فلا يعلنوا بالاذان جمعا ولا فرادى واذ اقلتم يجبرهم والنزاهم
العمل بغير مذهبهم فهل لهم معاقبتهم على مخالفة ذلك واذ
كان في مذهب الحاكم قولان او روايتان او وجهان احدهما يوفق
مذاهب الرعية والاخر مخالفا فهل يجب عليه الاخذ بما يوافق
مذاهبهم لما يترتب عليه من اتفاق الامة على ذلك ام يتخير
فيهما او ياخذ بالذي يخالفهم وان ادى ذلك الى الاختلاف
المورث للتباغض والتنافر والوقوع في الاعراض بل ربما يؤدي
الى التشاجر ولا جبر لاحد من مختلفي اعتقاد في اول وقت
اداء فريضة العصر على الاخر في شيء لان اعتقاد ولا من عمل ولا من اعلان
بهما بل كل يعمل بمعتقد مذهب فيهما مطلقا او بحسب الامر عدد في
البلد الاقل عدد فيها والعبرة بمايرى الحاكم الشرعي في تلك البلد فوات
قلتم العبرة بمايرى الحاكم واختلفت اوامر الحكام تناقضا فهل الحكم
بالاول او الاخر او بالاوفق للصواب او بالاوفق بالعباد
المسئلة واقعة حال فاجيبوا توجروا ولا عذرهم المستكفون



ما قول ساداتنا علماء الحنفيه اذ يسمونهم النفع لسائر البريه هل الا وفق
بالصواب والارفق بجميع الامة هو خصوص ما عليه عمل مركز اهل الاسلام
بالاستانه العليه ومصر والمغرب والشرق والشام واليمن والعراق
والحجاز واتفاقهم على ايقاع اذات اعلام العصر ابتداء العصر
الاول ثم يصلي كل بحسب معتقده بمعتقده من ذهب
امامه بالامتناع عليهم سابق ولا معترض لاحق اول ارفق بغير
خلاف ذلك افتونا ما جوريت



واما السؤالات الذات افتي مفتي على الاول صريحاً والثاني تلويحاً
فهاهما مع في جوابهما من الانتقاد الاول ما قول ساداتنا على الحنية
هل تقويم العلامة احمد طاهر الاستاذ بولي رئيس موقفي الاستاذ
العليه بل وسائر بلاد الاسلام المسمى بشيخ ارقى الاعلام لا وقت
الصلاة والصيام لغرض ملكه وجده ولعرض المدينة وما حولها
هل هو صحيح معدير جابر على القوانين الفلكية او ليس بصحيح
واذا قلتم بصحتها فهل يلزم مؤذني الحرمين العمل بمقتضاها
لموافقة الحق وامثالا لا امر هذا الشخص بعينه لكونه
حائز تلك الطائفة ولا امر الحاكم العام المقوض سابقا خيب
حيث امر وقت ولايته بالحجاز ان يكون اذان اعلام العصر حين ابتداء
العصر الاول ويكون اداء الفريضة بحسب معتد مذهب المصالح
وامضى ذلك مدته ولايته بالحجاز سنين ثم بعد توجهه من
الحجاز رجعا الى عادتهم المألوفة وان خالفت الصواب في بعض
الايام والبلاد فان قلتم نعم يلزم العمل به امثالا لا امر السابق
واللاحق لموافقتهم الحق والصواب والارفق بالعباد كما هو
ظاهر لنا بعد الامتحان لقولهما قد اذن وان قلتم بعد اللزوم
فبينوا لنا العلة المانعة من اللزوم القايم بالامر وبالمال
مور به لترجيحها عنكم ونحل مشكلها ان قدرنا على حله او
نرفعها الى غيرنا ان عجزنا عن حلها افوتونا ما جاورنا



اجاب المفتي في فتواه على هذا السؤال ان امر حبيب باشا باذان وصلاة العصر
في اول وقت العصر الاول كان من تلقا نفسه والله لا يجب امتثاله
لانه حاكم سياسي لا حاكم شرعي وبناء على اعتماد امر عال رفقه كتاب
من شيخ الاسلام بعدم اجازته ما تصرف وامر به الباشا المذكور
انتهى ورد ذلك بان امر حبيب باشا بتقديم اذان وصلاة
العصر الاول بعد ان كانا في وسط ذلك الوقت على مثل وضو
مثل لم يكن بحكم سياسي بل تنفيذ حكم قاضي الوقت ١٢٥٠
وهو العلامة الورع عماد الدين محضرة ورضا الاربعه الخافى
وهم يومئذ العلامة الورع السيد محمد الكبي الكبير مفتي السادة
الحنفيه والثاني العلامة الورع احمد الدمياني مفتي السادة
الشافعية والثالث العلامة الورع حسين الانزهرى مفتي السادة
المالكية والرابع العلامة الورع محمد بن يحيى الخرمي مفتي السادة
الحنابلة بعد تحاورهم جميعا مع باقي علماء المذاهب الاربعه في مجالس
متعدده منعقدة لخصوص ذلك الشأن واتفاقهم على ذلك
ورضاهم به وشهادتهم بحكم القاضي به وطلب تنفيذه من حبيب
فامر به وتنفذه الامر القاضي مع علماء الوقت فهو حكم شرعي لا ينقض
او يبطل بموت الامر به واما الامر العالي وكتاب شيخ الاسلام
التي امر بنزعها ونزعها ممن كانت قدما تحت يده وليس الذين
نحن فيه من هذا القبيل وان كان فيهما التعرض لا لحكم القاضي
المذكور في جميع احكامه او في خصوص هذا الحكم فليشته الدعوى
بالاطلاع حاله عليه ومضمون كلام المفتي ان تقويم رتبتي

المؤقتين

٣
المؤقتين احمد طاهر صحيح معتبر وقد قال الرئيس المذكور في صفحه ٢٥ من
رسالته اقول ان الاذان اول الوقت احسن لمن ليس له علم بخروج
الوقت الاول فانه اذا اذن مثلا في وسط وقت العصر ظنوا ان
وقت الظهر لم يخرج بعد الى هذا الاذان فيؤخرونه الى غير وقته الى
ان قال مع ان تكرر الاذان مشروع دون الإقامة وقد اصطلموا
في مصر على الاذان قبل الفجر بنحو ثلث ساعه ليس كمنع به عن
المفطرات ثم اعادته ليشروع في الصلاة كذا في شرح تحفه ابني
غانم وقد قال المفتي نفع الله به وقال المشايخ الاحتياط ان
لا يؤخر الظهر الى المثل فيؤخذ من مجموع كلامهما هنا ومن
كلام السابقين واتفاقهم السابق على ان الاول تقديم اذان
الاعلام في اول وقت العصر الاول لدفع جهل بقاء اذا
وقت الظهر واما صلاة العصر فلا بأس ان تؤخر كما هو الواقع
الآن الى المثل والنصف فلم لم يقل المفتي ومنعه نفع الله
بهم ما هو الاحوط في مذهبيهم وليل رئيس المؤقتين الى ذلك فتدبر



السؤال الثاني الذي اجاب عنه المفتي تلويحاً
ما قول ساداتنا علماء الحنفية في عمل اهل الاستانة وسائر الممالك الاسلامية
بقول الامام الاعظم الذي تتبعه عليه الصاحبان ونزول جميع من يفتي
تأخير المذهب وعليه قاطبة ايده الامة ان يخصص ظل الشيء مثله
غير في الاستواء يدخل اول اذا العصر وبه يشهد اذا فرض الظهر
هل هو صحيح غير مستند بشي فان قلتم بالاول فذاك ظاهر او
بالثاني فيسوة لنا بالدليل القاطع والوجه الباهر ليركن العمل
به او هما قولان صحيحان يعتبران يجوز العمل حينئذ بكل منهما
ولا حرج انتونا ما جورتين المسألة واقعه حال لا عدكم المسلمون

هذا ما اجاب به مفتي تلويحاً لما سئل عنه وما انتقد له عليه قد اجاب
المجيب ان الواجب على مقلد ابي حنيفة رحمه الله العمل برواية
المثليين ولا يجوز له العمل بقول غيره ثم قال سيما وقد كان العمل
في جميع مساجد جده على قول ابي حنيفة رحمه الله اه يعنى
كان اذا انهم دائماً وابداً ايها بين عشرين ساعات ونصف ساعة
وبين عشرين ساعات غروبية فقط اذ لا يكون قدر ذلك في
ملكه وجده الاله كذا لا يزيد ولا ينقص على ذلك او عترض
تلك الفتوى معترض بامور الاول ان ادعاءه ونزعه بان
جميع مساجد جده كانت قديماً قبل تنبيه باصيرين ع
لا يؤذن فيها للعصر الا بعد دخول العصر الثاني اخبار
باطل ونزعه كاذب والصواب الواقع كما هو متفق عليه
خبر علم البلد وثقاتها في عروضات حالها للوالي وسيدنا
في جمادى الاولى وفي جمادى الثانية ان مما لم يتبع ولم

يعهد غيره لغاية تنبيه باصيرين انه كان الاذان دائماً وابدأ
للعصر حين مضى تسع ساعات ونصف ساعة غروبية طول ايام
السنة وهذا تارة يكون مصادفاً لحين دخول العصر الاول
وتارة يكون العصر الاول قد تقدم دخوله الاذان ما بين حين
دقيقة وبين دقيقة واحدة وتارة يتقدم الاذان على اول العصر
الاول ويختلف باختلاف الزمان وهذا محط تكبر باصيرين
على اهل جده ومن كان مثلهما عرضاً اذا التزم ما التزمته في الاذان
على كونه دائماً وابدأ على تسع ونصف غروبية الثاني ان ادعاء
عدم جواز عمل بمقلد الامام الاعظم بقول غيره ممنوع اما بكنه
ما روي عن ابي يوسف انه صلى الجمعة بمغسلاً من الحمام ثم اخبر بغيره
ميتة في بير الحمام فقال ياخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا
بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً الا منى ويدفعه بقول الامام ابي
عابد بن في رد المختار فتحصل مما ذكرناه انه ليس على الانسان
التزام مذهب معين وانه يجوز العمل بما يخالف ما عمله على
مذهبه مقلداً فيه غير امامه مما يحتمل شروطاً ويعمل
بامرين متضادين في حالتيه لا تتعلق لواحدة منهما الاخرى
وليس له ابطال عني ما فعله بتقليد امام اخر الثالث
ان ادعاء ان العمل بقول ابي يوسف ومحمد ونزعه الحسن بن زياد
على فرض انها لم تكن من ظاهر الرواية اعنى مما رواه محمد بن
الامام في كتبه الستة عمل بغير مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة
بقول رد المختار فليس لاحد منهم قول خارج عن اقواله فانه روي
عن جميع اصحابه انهم قالوا ما قلنا في مسئلة قول الا وهور وائنا
عن ابي حنيفة رحمه الله واقسموا عليه ايها غلامنا الى ان قال
ونزعه يعني ابي الشحنة اذا صح الحديث وكان على خلاف

المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك من مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا
لعمل به فقد رجع عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي او ربما تقرر
يعلم رد ما قاله المفتي نفع الله به انه لا يجوز لمقلدي الامام ابي حنيفة ومن
قد التزم مذهبه ان يوقع اذان وصلاة العصر في حين وقت العصر
الاول بل يجب عليه ان يوجهها الى مصير ظل الشئ مثله غير في الاستواء
ولا يجوز له العمل بقول غيره او يعمر يوحى من كلامه نفع الله به ان
عمل جميع الحنفية قضائهم وعلمائهم وحكامهم فضلا عن عوامهم
من كان بالاستئذان العلية ومصر والغرب والشرق والشام واليمن
حتى مكة وما ينسب اليها الى الان يوم الجمعة ٢٥ جمادى الاولى
وحتى جده لغاية ٢٥ جمادى الاولى من ابقاء اذان وصلاة العصر
او هما في وقت العصر الاول حرام اذا لا يجوز ذلك لهم ناقل لذلك
عن ترجمه ابن نجيم واسترجحه المفتي ونقل ترجمته عن شاخه وسكوته
وفي ذلك وقفه عظيمه وحيرته لذوى الابواب جسيمة ومهلكة
تحت فخ بل مهالك فحيلة ساشير اليها في موطن حافل ان عمل
بتلك الفتوى وسارت بهار كايست المحافل على انه ذكر في البحر
ان قول الامام يقدم عليها ما لم يكن قولها مصحوبا بعمل فان
كان مصحوبا به فانه يقدم على قوله ومثل ذلك بالمرشحة فان
الامام لا يقول بها وهما يقولان بها وعليها عمل الناس فسيلة
العصر من هذا القيل بل اولى فند من ثم يقال ان ترى بعد
من تلقى عن الامام الاعظم مذهبه شفاها وهم الصحابة وزفر
ونرد الحسن الا وهو غيرهم وهم ائمة وسفراوة الى اتباعه
بعد لا او يظن اتفاهم على ترجيح مرجوح بلا مرجح قائم عندهم او
عنده او تحسب انما ذهبوا اليه ليس مبينا على قواعد اصول
مذهبه فالانيسب اليه بل اليهم حاشا بل هم وقولهم منه بعد
ان الى حدة ذهب به او يحال جهل هو لا الموجد بيت

من السادة

من السادة الحنفية مع سلفهم من تلك الامم الخالية من ضية مذالف ومارة
ومخه واربعين عاما وعدم تغييرهم راجح مذهب اما هم فعملون
بمرجوحه او قول غير هذا وجهلا منه بحقيقته ما عليه عمل السادة الحنفية
في جميع الامصار والقرا والنفيا في الانادر مما او من لم يبلغنا
خبره او تخيل فتواكل حنفي غير عامل هو بها على القول باللسان لا على اعتقاد
وتميل بالامر كان وحاشا لهم من ذلك وانا وان لم اكن من اهل ترجيح ذلك
المذهب بل امر ذلك لاهله لكن لرجا كوني خادهم وخادهم اجمع الا
دلة المتشبهة واشير الى المزجحات الملتبنة ثم نقد ذلك على الحادق
منهم البصير وما توفيق الا بالله العلي العظيم واعلم ان المفتي نفع الله
به تحامل علمي وتجاهل كذبي ثلاث تكذيبات تراها السعد تبادر
قلت ان مؤذني اهل جده التي هي محط تكبري عليهم كانوا سابقا
قبل تنبيه لهم ١٢٩٤ مذكروا وشاخ كبيرهم وشب صغيرهم
لا يوقعون اذان عصرهم دائما وابدا الا على خصوص حين مضى
تسع ساعات ونصف ساعة غروبيه من كل ايام السنة وقلت
انهم يؤذنون على هذا في بعض الاوقات قبل العصر الاول
هم ومن كان مثلهم عرضا وملازم لا يطاق ذلك الا اذان
دائما وابدا على خصوص تسع ساعات ونصف غروبيه وقلت
انه يقع في شهر الحج وغيره جماعة من المصلين والمعتكفين
بقرب الكعبة قبل المغرب والعشا والصبح نحو ساعة فيحصل
تضييق على الطائف جال طوافه ومنع له من قرب البيت فلا
يتمكن منه اولا من قبيل الحجر واستلام الركنين فكذلك في
الثلاث كلها مع انها كلها واقعة واخبارك بها اخبار
صحة صدق وعند الامتحان يظهر الخالص من زينة البيت
المفتي ونا صحبه قبلوا نصيحتي لهم في ١٢ جمادى الاولى ١٢٩٤ م

بان يامروا بايقاع اذان اعلام العصر حين ابتدئ العصر الاول ليخبر
 جماع الامة تاخير اذان الظهر فانه محرم على رواتين للامام الاعظم
 وعليهما كافة الامة وخلاف الفضل في الرواية الثالثة للامام ايضا
 فاتفق الجماع على حرمة تاخير الظهر الا على رواية الثالثة للامام بالجواز
 لكن لم يتابعه اصحابه الاربعة عليها لا قول ولا عملا لكثرة منجات
 غيرها بل في شرح العيني على البخاري ما يدل على انه ممن يختار
 ترجيح العصر الاول ويتبرك من نسبة مقابله للحنفية حيث
 رد على الامام النووي قوله ان الحنفية يقولون لا يدخل وقت العصر
 حتى يصير ظل كل شيء مثليه فقال العلامة العيني رد اعلى ان
 الحنفية لم يقولوا بذلك انما هو رواية اسعد ابن عمرو عن ابي
 حنيفة وجرده وزواه الحسن عنه ان اول وقت العصر اذا
 صار ظل كل شيء مثله وهذا قول ابي يوسف ومحمد ونزفهم من
 الطبقة الاولى بعد الائمة الاربعة واختاره الامام الطحاوي
 من الطبقة الثانية انتهى كلام العيني بزيادة ذكر الطبقة وفي فتح الباري
 للمحافظ ابي حجر الغسقلاني لم ينقل عن احد من اهل العلم مخالفة
 في ذلك الا عن ابي حنيفة فالمشهور عنه انه قال اول وقت
 العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه قال القرطبي خالفه الناس
 كلهم في ذلك حتى اصحابه اه بل للامام رواية بخروج اذان العصر
 اذا تغيرت ذكرا والمعتد بقا والوقت الى غروبها لكن يكره تحريها
 اذ اوها حنيفة وقال الامام مالك يخرج الوقت بذلك وقال
 الامام احمد يحرم تاخيرها الى ما بعد المثلثين الا لعذر وقال
 العلامة ابو سعيد الاقنيري يخرج بذلك ولفظ الدر المختار
 بعد ذكره تلك الرواية المشهورة عنه مثله وهو قولهما وفر
 الائمة الثلاثة قال الامام الطحاوي وبه ناخذ وفي غير
 الاذكار وهو لما خذ به وفي البرهات وهو الاظهر لحديث
 جابر بن عبد الله وسلم وهو نص في الباب وفي الفريض وعليه

عمل



حمل الناس اليوم وبه يفتي اه وحجة هؤلاء الائمة القائلين بان وقت
 العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله بحمل النبي صلى الله عليه وسلم اذان
 العصر وصلاته في اكثر الايام ويقل تاخيرها فيها في صحيح البخاري
 رحمه الله تعالى عن انس ابن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي العصر والشمس مرتفعة حيث فيذهب الى العوالي
 فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعد العوالي من المدينة على اربعة اميال
 ورواه ايضا الامام مالك في الموطأ وسلم في صحيحه وابوداود و
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وفي رواية للبخاري رضي الله عنهم عن
 انس رضي الله عنه كذا يصلي العصر ثم يذهب الى قبا فيقيم
 والشمس مرتفعة وفي موطأ الامام مالك رضي الله عنه ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه كتب الى عماله ان صلوا الظهر اذا كان الفجر ذراعا الى
 يسار الراكب فترسخين او ثلثة قبل غروب الشمس وحدث جابر
 في صلته بالنبي صلى الله عليه وسلم تحت الكعبة حديث صحيح وهو
 نص في الباب ورواه الامام احمد وابوداود والترمذي عن
 ابي عباس رضي الله عنهما وفيه وصلي في العصر حين صار ظل كل شيء
 مثله وروي مسلم في صحيحه عن سلمان بن بريد عن ابيه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم امر بلالا فاذا نزل فاقام العصر
 والشمس مرتفعة بيضا نقيته روى ابو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه وروي ابو داود عن ابي مسعود الانصاري
 انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضا
 وروي ايضا عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر بلالا فاقام العصر والشمس بيضا نقيته وروي ايضا عن ابي برة
 الاسلمي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر وان
 احدا نأهيه الى اقصى المدينة ثم يرجع والشمس حية وروي

أيضا عن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي العصر والشمس حية وروى البخاري ومسلم وبقية ~~اهل~~
 السنن احاديث كثيرة عن عائشة رضي الله عنها في تعجيل النبي
 صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فمنها قولها كانت يصلي العصر
 والشمس في حجرتها لم يظهر الفجر من حجرتها قال الامام ابو عبيد بن الترمذي
 حديث عائشة حديث حسن صحيح وقال محمد بن الحسن احمد
 في المواقيت حديث جابر وهو بمعنى حديث ابن عباس وهو
 الذي اختاره بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 منهم عمر وعبد الله بن معود وعائشة وانس وغير واحد من
 التابعين واختاروا تعجيل صلاة العصر وكرهوا تاخيرها
 وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي واحمد واسحاق انتهى
 كلام الامام الترمذي فهذا الحديث لم تذكرها للاستدلال
 بها على ثبوت الحكم لان الاستدلال بها لذلك انما يكون
 وضيعة المجتهدين لا المتكلمين وانما ذكرناها لبيان انها
 مستند وجه القائلين بالعصر الاول ولان في تاخير الاذان عن
 اول وقته تغريبا كثيرا للعوام في تاخير صلاة الظهر بظنهم
 ان الوقت باق وبعد هذا كله فعل جميع الناس انما هو على هذا
 القول في جميع الاعصار والامصار مع توفرو وجود كثير من
 العلماء والحكام الذي لا تأخذهم في الله لومة لائم في كل عصر
 ومصر ولم ينكروا ذلك العمل فباستمرار العمل به واقراءهم
 عليه يدل على رجحانه وقد ذكر كثير من العلماء منهم ابن عابد
 نقلا عن بحر ابن نجيم ان العمل من جملة المباحات لقول القائل
 به فان قلتم بعد هذا كله انه مرجوح في مذهب الامام ابو حنيفة
 رضي الله عنه فتقليد الترخيص ابن نجيم ومن وافقه للقول الآخر
 القائل



القائل بانه لا يدخل وقت العصر الا بمصير الظلمة وان عمل جميع الناس
 في جميع الاعصار والامصار جاري على مرجوح فنسألكم هل يجوز لاحد
 من الاحناف وغيرهم ان يقلد هذا القول المرجوح ويعمل به بالنسبة
 للصلاة والاذان او لا يجوز تقليده فان قلتم يجوز تقليده فهل
 المشروع حينئذ ان يؤذن له اول الوقت لما طلع في الحديث ان من
 احب الاعمال الى الله تعالى الصلاة الاولى وقتها وان الصلاة الاولى
 وقتها سنة او يؤذن له في وسط الوقت او في اخره فان قلتم ان
 مشروعية الاذان انما تكون عند لبرادة الصلاة فاذا انتهت
 فضيلة الصلاة في اول وقتها فيلزم افضلية الاذان في اول
 وقتها وهل يجوز جعل الصلاة في اول وقتها في اول
 بدل عن الاذان المشروع يكون مشروعاً عاماً محضاً للسنة او لا يكون
 كذلك بل يكون داخلاً تحت قوله صلى الله عليه وسلم من احدث
 في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد واذا قلتم يجوز هذا القول
 مشروعية الاذان والصلاة في اول الوقت لا من اوله
 الامر ملغى من ذلك ام ليس له المانع لان الامة اتفقت على
 صحة المذاهب الاربعة وان الائمة الاربعة على هدى و
 خير من ربهم وانه يجب تقليد كل من العوام من شانهم
 افتونا عن كل ما تضمنه هذا السؤال بغاية الايضاح والبيان
 لان المسئلة واقعه حال مضطرب الناس لا يضاحها لا عظم
 المملوكات ولكم الاجر والثواب من الملك الوهاب والمحمد لله
 وكفى في ارج جمع